الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» يهبط إلى 25,9 دولاراً

كونا: انخفض سعر برميل النفط الكويتي 76 سنتا ليبلغ 25,95 دولارا، مقابل 26,71 دولارا للبرميل في تداولات الثلاثاء الماضي، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وكانت قد أظهرت بيانات أميركية عن فائض الإمدادات من وزارة الطاقة الأميركية أن مخزونات الخام في الولايات المتحدة زادت بواقع 3,5 ملايين برميل الأسبوع الماضي لتصل إلى ذروة غير مسبوقة فوق 507 ملايين برميل مما ضغط على العقود الآجلة للخام.

«جيه بي مورجان»: الشركات الأميركية القوية مالياً ستستفيد من أسعار النفط للقيام بعمليات استحواذ

هل الظروف مواتية لعمليات استحواذ في قطاع الطاقة؟

التقلبات الحادة في أسعار النفط والتوقعات المتباينة بشدة للمستقبل تمثلان عقبة أمام عمليات الاستحواذات والاندماجات بين شركات الطاقة الاميركية

عواصم ـ وكالات: تلوح في الأفق هزة في صناعة النفط حول العالم، خاصة بين منتجي النفط الصخري المثقلين بالديون في الولايات المتحدة، مع هبوط أسعار النفط إلى حدود 35 دولارا للبرميل.

ويرى تقرير نشرته «فاينانشال تايمز» أن الظروف الحالية تبدو مواتية لحدوث عمليات استحواذ في قطاع الطاقة، مثلما حدث إبان هبوط أسعار الخام في تسعينيات القرن الماضي.

ومن شأن إعادة توزيع الأصول النفطية بين الشركات الأميركية وضع أسس انتعاش مستدام في قطاع النفط الصخري الأميركي. وفي هذا الصدد، يقول فانس سكوت الخبير لدى «إرنست آند يونغ» إن هناك شركات نفطية أميركية جيدة من الناحية الفنية لكنها تعاني من صعوبات مالية، مشيرا إلى أن عمليات الاستحواذات والاندماجات يمكنها إعادة هيكلة رؤوس الأموال في الصناعة.

وما زالت تدفقات صفقات الاستحواذات في قطاع الطاقة الأميركية أبطأ من المتوقع، وسط توقعات بأن أسعار الخام مرشحة للارتفاع خلال السنوات القليلة المقبلة، ما يجعل الوقت حاليا مناسبا لشراء الأصول في القطاع.

ويرى رئيس القطاع المصرفي للطاقة في أميركا الشمالية في «جيه بي مورجان» جاي هوريني أن الشركات النفطية التي تتمتع بمركز مالي قوي ستحاول الاستفادة من التغير في أسعار النفط من خلال القيام بعمليات استحواذ.

«شيفرون» تسعى إلى بيع أصول لجمع نحو 10 مليارات دولار خلال عامين

خبير: النفط الصخري يمكنه إعادة التوازن لأسعار السلع العالمية

وما زالت توقيتات هذه التحركات صعبة التنبؤ، مع فشل تقديرات سابقة بحدوث ارتفاع في عمليات الاستحواذات بحلول نهاية 2015، حيث شهد العام الماضي تراجعا في صفقات الاندماج في صناعة النفط والغاز الأميركية بنسبة 30٪.

عقبات وتحديات

وتبرز العقبة الأولى أمام ارتفاع عمليات الاستحواذات والاندماجات في التقلبات الحادة في أسعار النفط، والتوقعات المتباينة بشدة للمستقبل، ما يجعل التقييمات بين البائعين والمشترين أمرا صعبا. وتتمثل العقبة الثانية في عدم انعكاس الهبوط في أسعار السلع على أسهم شركات النفط والغاز بشكل حقيقي، حيث يرى جريج إينبرغر الرئيس المشارك في قطاع الاستحواذات والاندماجات في «كريدي سويس» أن الشركات ما زالت تمتلك أصولا جذابة لا تعكس هبوط الأسعار.

وذكر تقرير لـ «بنك أوف أميركا ـ ميريل لينش» أن أسعار أسهم شركتي «إي أوه جي» و«كونوكو فيليبس» تعكس ضمنا توقعات بوصول سعر الخام الأميركي لمستوى 50 دولارا، في حين تشير أسهم شركتي «بايونير ريسوروس» و«أوكسيدنتال» إلى سعر 55 و65 دولارا.

مخاوف الشركات

وذكر التقرير أن هناك بعض الشركات لا ترغب في التخلص من أصولها بسبب انخفاض أسعار النفط، حيث ذكر «جون واتسون» الرئيس التنفيذي لشركة «شيفرون» أن سوق النفط كان كارثيا بشكل يمنع الشركات من بيع معظم الأصول.

وتسعى شركة «شيفرون» إلى بيع أصول لجمع ما يتراوح بين 5 و10 مليارات دولار خلال عامي 2016 و2017، لكن «واتسون» أكد أنه في حال شهدت هذه العملية صعوبات فإنه سيتم إلغاؤها.

ويعتقد العضو المنتدب لقطاع النفط والغاز في «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني «توم واترز» أن الشركات التي تعاني من أزمات مالية من غير المرجح أن تصبح أهدافا جذابة لعمليات استحواذ، مع أفضلية الانتظار لحين إعلان إفلاسها وشراء الأصول.

تجنب الإفلاس

ووفقا للتقرير يبرز أحد أسباب صعوبات مبيعات الأصول النفطية بسبب الوقت اللازم لقيام المشترين بتقييم الصفقات المحتملة، حيث يرفض العديد من المنتجين عمليات بيع الأصول مع هبوط أسعار الخام.

وقد تضطر بعض الشركات النفطية لبيع الأصول لتجنب الإفلاس، إلا أن العثور على مشترين محتملين قد لا يكون ممكنا بالسرعة الكافية، مع وجود توقعات بانتهاء هذه العقبات مع مرور الوقت.

إعادة التوازن

من جهة أخرى، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «وير» النفطية إن النفط الصخري يمكن أن يساعد على إعادة التوازن لأسعار السلع العالمية، مع المعاناة التي يشهدها منذ عامين تقريبا.

وأضاف «كيت كوكورين» الرئيس التنفيذي للشركة الأسكتلندية العاملة في النفط والغاز لـ «سي إن بي سي» إن سوق النفط سوف يعود للتعافي مجددا لكن التحدي الأكبر يتمثل في توقيت هذا الصعود. وأشار إلى أن حقيقة خفض الإنتاج مؤخرا، والطلب المتزايد يدعمان حاجة السوق لتسعير الخام لدعم الاستثمارات، كما أن النفط الصخري سيمتلك دورا هاما بسبب قدرته على التفاعل سريعا وخفض التكاليف.

«فيتش» تخفض توقعاتها لأسعار النفط

خفضت وكالة «فيتش» تقديراتها لمتوسط أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال العام الحالي، بفعل ارتفاع إنتاج «أوبيك»، والمخزونات المتزايدة من الخام.

وفي تقديرها خفضت وكالة التصنيف الائتماني توقعاتها لمتوسط أسعار النفط إلى 35 دولارا للبرميل خلال العام الحالي، مقابل تقديرات سابقة بلغت 45 دولارا للبرميل.

كما قلصت «فيتش» توقعاتها لأسعار الغاز الطبيعي إلى 2,25 دولار لكل ألف قدم مكعبة مقارنة بتقديرات سابقة عند 2,50 دولار.

وأشارت الوكالة إلى أن خفض توقعات أسعار النفط يعود إلى تراكم المخزونات خلال فصل الشتاء الذي شهد حالة من الطقس المعتدل، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج «أوبيك» بأعلى من التوقعات، ووجود إشارات على تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. وأوضحت «فيتش» أن فائض المعروض من الخام سيظل متواجدا خلال النصف الثاني من العام الحالي، قبل أن يصل السوق إلى التوازن في عام 2017.

«سيتي جروب»: توقعات أقل للنمو العالمي في 2016 عند 2,5٪

نيويورك ـ (رويترز): خفض خبراء الاقتصاد في سيتي جروب توقعاتهم للنمو الاقتصادي العالمي في 2016 من 2,7٪ إلى 2,5٪ بسبب تباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة بالإضافة إلى ضعف الأسواق الناشئة.

وقال خبراء البنك إن الاقتصاد العالمي مهدد باحتمال عدم تجاوز النمو 2٪ بسبب احتمال «القياس الخاطئ» لبيانات النمو في الصين وإمكانية حدوث تدهور أكبر من المتوقع بين الاقتصادات الناشئة.

وكتب الخبراء في مذكرة بحثية يقولون «آفاق النمو العالمي تزداد سوءا في ظل التدهور بالاقتصادات المتقدمة إلى جانب الضعف السابق في الاقتصادات الناشئة».

وأضافوا أنهم يتوقعون أن يقدم البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان المركزي على تخفيف سياساتهم النقدية أكثر لكنهم قالوا إنهم «يشكون في أنهما سيقدمان حوافز محدودة فقط».

وأشاروا إلى أن استفتاء بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق هذا العام «خطر مهم يضاف إلى المخاطر العالمية في المدى القريب». وأضافوا أنه إذا تحقق «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي» فإن هذا سيكون من شأنه الإضرار باقتصادات الاتحاد والمملكة المتحدة.

«موديز» تحذّر من تصاعد المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي

حذرت وكالة موديز من تصاعد المخاطر الائتمانية التي يواجهها القطاع المصرفي عالميا، مع استمرار تراجع أسعار النفط. وأوضح تقرير موديز أن المخاطر ستنتقل إلى القطاع المصرفي في الدول غير النفطية، من خلال تعرض محافظها الاستثمارية بصورة مباشرة وغير مباشرة لأصول منخفضة الجودة. وأشار إلى أن انخفاض جودة الأصول قد يحدث نتيجة تعثر القروض الممنوحة للشركات، بالإضافة إلى أنشطة أسواق المال مما سيؤثر على الموقف الائتماني للبنوك. وحذر التقرير من أن الدعم الحكومي للقطاع المصرفي في الدول النفطية قد يتأثر مع استمرار انخفاض أسعار النفط، والذي سيؤثر بدوره على موازنات الدول على المدى المتوسط.

روسيا: تجميد الإنتاج يجب أن يستمر عاماً على الأقل

رويترز: قال وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك امس إن وزراء نفط من أوبيك وخارجها يعتزمون الاجتماع منتصف شهر مارس المقبل.

وأبلغ نوفاك الصحافيين في مينسك عاصمة روسيا البيضاء أن روسيا ستحضر الاجتماع في حال عقده وأنه سيلتقي أيضا على الأرجح وزير النفط الإيراني في مارس.

وقال إن تجميد إنتاج النفط ينبغي أن يستمر عاما على الأقل، وإن سوق النفط ستتوازن بشكل أسرع إذا جمدت روسيا ودول أخرى إنتاجها النفطي.

وذكر نوفاك أنه من غير الواضح حاليا ما إذا كان اتفاق تجميد الإنتاج سيكون شفهيا فقط أم سيتم توقيعه.

تذبذب النفط بفعل تخمة المعروض

سنغافورة ـ رويترز: تذبذبت أسعار النفط الخام أمس في الوقت الذي لم ينجح فيه الطلب القوي على البنزين وانخفاض إنتاج الخام الأميركي في تبديد أثر الضغوط النزولية الناتجة عن الإنتاج المفرط في الأسواق العالمية الذي أدى إلى امتلاء منشآت التخزين بالنفط غير المبيع.

وبلغ سعر تداول خام القياس العالمي برنت 34,18 دولارا للبرميل خلال تداولات أمس منخفضا بواقع 23 سنتا عن آخر سعر تسوية بسبب التخمة في المعروض بالأسواق العالمية. وهبط خام غرب تكساس الوسيط في العقود الآجلة 23 سنتا إلى 31,92 دولارا للبرميل.

شركتان أميركيتان في طريقهما إلى الإفلاس

وكالات: مع التراجع الحاد لأسعار النفط لم تتمكن الشركتان الأميركيتان للتنقيب عن النفط والغاز «إنرجي إكس إكس آي»، و«ساند ريدج إنرجي» ـ اللتان تبلغ ديونهما مجتمعة 7,6 مليارات دولار ـ من سداد فوائد سنداتهما الأسبوع الماضي. وفي حال لم تسددا تلك الفوائد حتى منتصف الشهر المقبل فسيكون أمامهما خياران أما إبرام اتفاق مع الدائنين، أو مواجهة خطر التعثر الذي قد يؤدي بهما إلى الإفلاس.

وأوضحت «ساند ريدج» أنها مدينة بـ 4,2 مليارات دولار وتخلفت عن سداد مدفوعات فائدة بقيمة 21,7 مليون دولار، أما «إنرجي إكس إكس آي» المدينة بـ 3,4 مليارات دولار فقد صرحت بأنها تخلفت عن تقديم فائدة بقيمة 8,8 ملايين دولار.

«الاستثمارات»: موجة شراء انتقائي لأسهم البنوك والشركات التشغيلية

قال تقرير شركة الاستثمارات الوطنية ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملاته الاسبوع الماضي على ارتفاع وذلك مقارنة مع أدائه خلال الاسبوع الماضي، حيث صعدت مؤشرات السوق (السعري ـ الوزني ـ كويت 15ـ NIC50) بنسب بلغت 0,7٪ و1,9٪ و1,9٪ و2,4٪ على التوالي، كما ارتفع المعدل اليومي للقيمة المتداولة بنسبة 25,1٪ خلال الاسبوع ليصل إلى 11,2 مليون دينار بالمقارنة مع معدل 8,9 ملايين دينار للأسبوع الماضي. وأشار التقرير الى تحسن تعاملات السوق خلال الأسبوع وذلك مقارنة مع أداء الأسبوع قبل الماضي، حيث تمثلت في تحقيق مكاسب جماعية لمؤشرات السوق، وبالنظر إلى جلسات التداول الأربع خلال الأسبوع، يمكننا تقسيمها إلى فترتين، الأولى تمثلت في تراجع مستوى السيولة المتداولة اليومية إلى ما يقارب 7 ملايين دينار في أول جلستي تداول من الأسبوع، في حين أن السوق قد انتعش نسبيا في الفترة الثانية بسبب موجة الشراء الانتقائي تجاه أسهم قطاع البنوك والشركات التشغيلية، وذلك بعد وصولها إلى مستويات سعرية مغرية بهدف تكوين مراكز استثمارية جيدة، الأمر الذي عمل على ارتفاع المؤشرات الموزونة بنسبة أكبر من صعود المؤشر السعري.

طالبت بتطبيق مبادرات «بريسبن» لاستيعاب المخاطر

لاغارد: الاقتصاد العالمي قد يواجه مخاطر جديدة

أكدت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد أن الضرائب تبقى هي إحدى الطرق لتنويع مصادر الدخل، مشددة على أنها يجب أن تكون مصممة بشكل عادل حتى يتم تبنيها من قبل المجتمع.

وطالبت لاغارد في مقابلة مع قناة «العربية» بضرورة تطبيق المبادرات التي أقرت في بريسبن نهاية 2014 بوتيرة أسرع لاستيعاب المخاطر التي تلوح في أفق الاقتصاد العالمي.

وقالت لاغارد: الضرائب هي وسيلة لتمويل الخدمات الضرورية، فالجميع يحتاج الى خدمات حفظ الأمن إلى جانب الخدمات الصحية والتعليمية الجيدة، بالإضافة إلى الجامعات، وكل هذه الخدمات لها تكلفة يجب أن يتم دفعها، وعندما تضمحل مصادر العوائد المعتادة يجب إيجاد مصادر أخرى، وهنا تعتبر الضرائب أحد هذه المصادر البديلة لتغطية تلك التكاليف، وقالت إن «على منظومة الضرائب أن تكون مصممة بطريقة جيدة».

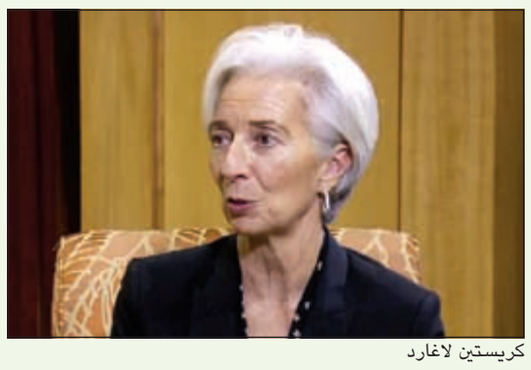

كريستين لاغارد

تطبيق منظومة الضرائب بطريقة جيدة لتنويع الدخل وتعزيز الخدمات

وأضافت: «نحن في صندوق النقد نؤمن بأن هناك حاجة ماسة للتنسيق، وتعزيز مبادرات زيادة الناتج المحلي العالمي بنقطتين مئويتين، وذكرت أن على الدول توجيه جهودها إلى زيادة الاستثمار في البنى التحتية، وتطبيقها بوتيرة أسرع لاستيعاب المخاطر التي تلوح في أفق الاقتصاد العالمي». وقالت «ما ذكرته بالأساس سابقا هي مبادرات تم إقرارها، بالتالي علينا السعي نحو التطبيق بالعزيمة الجماعية والشجاعة لسداد قيمة هذه المشاريع»، وذكرت «أن الاستثمارات في البنى التحتية تم إقرارها والالتزام بها من حيث المبدأ وحان وقت الوفاء بها».

وأوضحت لاغارد «أننا نحتاج إلى العمل بشكل مستمر على تفعيل إدارة الأزمات الى جانب معالجة عوارضها، كما نتمنى أن يكون باستطاعتنا استثمار طاقاتنا الذهنية بشكل كامل لتلبية حاجات الدول، ويبقى هدفنا الرئيسي كما أن نكون أداة إيجابية في بسط الاستقرار المالي لتعزيز ازدهار الاقتصاد العالمي وازدهار سكان العالم، وهذا من شأنه تعزيز نشاطنا الرئيسي».

في الوقت ذاته نبهت لاغارد إلى أنه بات علينا أن نبقى متنبهين الى ما سيأتي من بعد، ومن أين ستأتي الأزمات القادمة؟ وما هي التقنيات التي ستؤثر على رفاهية الناس واستقرار اقتصاداتهم؟ فبالتالي يبقى الهدف الى أن نكون طموحين ومرنين ومندمجين مع أنفسنا ومع بيئتنا، وأن نستخدم مواردنا المتاحة لنا بشكل فعال بالتركيز على خدمة أعضائنا في صندوق النقد.